الرياض

الجمعة 28 رجب 1426هـ - 2 سبتمبر 2005م - العدد 13584

ماذا سيقدم القطاع الخاص

مبارك بن عياد العصيمي

بداية أبت آيات الشكر والتقدير والولاء إلا أن ترفع وتسدي لحكومة مولاي خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز وسمو ولي عهده الأمين على صدور الأمر السامي الكريم بزيادة رواتب موظفي الدولة السعوديين من مدنيين وعسكريين بنسبة 15٪ وصرف راتب شهر لكل من المدنيين والعسكريين للمرتبة الخامسة فما دون ولرتبة رئيس رقباء فما دون ودعم مخصصات الضمان الاجتماعي وتحسين وتطوير الخدمات على عدد من القطاعات ورفع رأسمال صندوق التنمية العقاري والصناعي وتخصيص مبالغ مالية للإسكان الشعبي ورفع رأسمال بنك التسليف.

فلك منا الشكر والتقدير على تلك المكارم يا خادم الحرمين وجعلها الله في موازين حسناتك كما نسأله أن يجعلها عوناً لشعبك على التطوير والرقي والبناء والعطاء، كما أن هذا يدل دلالة كبيرة على بعد نظركم وتلمس حاجات الشعب الآنية والمستقبلية وتحسين مستوى المعيشة وتحسين الأوضاع الاقتصادية.

إن هذا الوطن هو وطن كل سعودي وطن الجميع من حاكم ومحكومين فماذا بقي على أصحاب رؤوس الأموال من أفراد وشركات وبنوك ماذا ينتظر منهم؟ لابد أن يكون هناك تيمن وتأس بقائد هذه الأمة خادم الحرمين الشريفين في رفع رواتب موظفيهم بنسبة 15٪ تيمنا بالمكرمة الملكية سواء كانت هذه الشركات كبيرة أو صغيرة وبأية نوع من أنواع الشركات المعروفة فلم نسمع منذ صدور الأمر الملكي الكريم إلا عددا قليلا لا يتجاوز عدد الأصابع من أصل آلاف الشركات التي تنعم وتأكل من خيرات هذه البلاد التي هي بلادهم عاشوا وترعرعوا فوق ثراها ونهلوا من علم أعلامها حتى كبروا وكبرت أحلامهم وأسسوا شركاتهم ذات الرؤوس المالية الكبيرة. أليس من حق وطنكم عليكم أن تردوا الجميل في توظيف أبنائكم السعوديين أوليس من حق وطنكم عليكم أن تتأسوا بما يصدر من ولاة أمركم من أوامر ملكية كريمة؟ ولماذا هذا العقوق يارجال الأموال؟ والقول كل القول ينسحب على البنوك المحلية التي ينتظر منهم التيمن بهذه المكارم مسبقاً إننا لم نسمع ولم نقرأ في السنوات القريبة الماضية أن تلك البنوك اجتمعت لمصلحة مواطني هذه البلاد وأصدرت قرارات تهم المواطنين خصوصاً أنها تحتفظ بأصول ومبالغ مالية ضخمة ولم تجتمع أيضا لدراسة وضع محلي مالي مثل تيسير إقراض المواطنين بفوائد مالية رمزية لا تثقل كاهل المقترض هذا إذا علمنا أن نسب الفوائد تتجاوز 5,5٪ وقبل ذلك لم يصدروا قرارات تهم أسر شهداء الواجب الذين قضوا دفاعاً عن الوطن والشرف والأمانة وهم أهل للعون والدعم والتكريم فإلى متى يا رجالات البنوك هذا التسويف والتفرج على فعلكم الذي لا يرضي ولا يشفي؟. والامر ينسحب على هوامير العقار ان صحت العبارة الذين اخذوا مسطحات كبيرة من الاراضي واستحوذوا عليها بأموالهم الكبيرة، حيث لم نسمع ولم نقرأ ايضاً عن اجتماع يصب في مصلحة الوطن والمواطن سوى البيع والشراء بأسعار باهظة وغير متناولة في ايدي الجميع فلم يكن لهم دور ولا دراسة في تيسير الحصول على مسكن لذوي الدخول المحدودة المنخفضة.

إنني ارجو من اصحاب الاموال ورجال الاعمال والبنوك في هذا البلد الطيب ان يبادروا ولا يسوفوا فالوطن وطننا جميعاً كلنا بناؤون فيه نحو التقدم والازدهار نعطيه اغلى ما نملك هي الروح نرخصها في سبيله فلماذا لا نرخص بعضاً من أموالنا له ولمن يحتاج ممن يعيشون على أرضه وثراه وعليكم بالسعي الحثيث قدر المستطاع بالعمل على هذه المبادرة وتوظيف هؤلاء الشباب العاطل ليخدمكم وتخدمون وطنكم هؤلاء الشباب هم بشر وأناس وابناء اناس لهم وعليهم مثل الذي عليكم ايها التجار، والوطن له عليكم ان توظفوهم وتسدوا رمقهم بايجاد وظيفة مناسبة لهم.

ولا يفوتني أن أناشد وزارة التجارة بأهمية متابعة الاسواق لكبح جماح وجشع بعض التجار الذين ما ان سمعوا بالمبادرة الكريمة إلا وبادروا باتجاه عكسي لرفع الاسعار وزيادتها فهذا بلاشك ينعكس سلباً على مستوى الدخل للافراد فطالما ان هناك علاقة طردية بين الدخل وارتفاع الاسعار لم يستفد شيئاً.

تذهب هذه الزيادة لزيادة الاسعار ويبقى الوضع كما هو، وقد قرأت في احدى الصحف يوم الجمعة عن زيادة في سعر الغاز والشعير وبعض المواد الاستهلاكية وهذا يدل على جشع وطمع لمن قام بهذا الفعل وأرى انه يستحق العقوبة الرادعة والتأديب من وزارة التجارة.

هذه دعوة عسى ان تجد أذناً صاغية وتلبية كريمة ممن قصدت.

وختاماً كان حقاً على كل مواطن ان يرفع أكف الضراعة لله سبحانه والدعاء لمولانا خادم الحرمين الشريفين وسمو ولي عهده الامين بأن يحفظهما لنا ويديم عزهما فلهما منا السمع والطاعة والولاء في المنشط والمكره والله الموفق.